



PROVISIONAL

A/40/PV.133
25 June 1986

ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٣٠

(اسبانيا)

السيد دي بينييس

الرئيس :

جدول الانشطة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة [١٢٢] (تابع)

الملة بين نزع السلاح والتنمية [٦٩] (تابع)

(ج) المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية : مذكرة من
الأمين العام

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الثانية [٨٤] (تابع)

رسالة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعليق الدورة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64876/A ١١٢٧ ز

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠البند ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (A/40/1108/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود بادئ ذي بدء أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/40/1108/Add.2 ، التي تتضمن رسالة موجهة الي من الأمين العام يُعلم فيها الجمعية بأنه توجد دولتان من الدول الاعضاء متأخرتان في دفع اشتراكاتهما المالية في الأمم المتحدة وتنطبق عليهما أحكام المادة ١٩ من الميثاق .

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق "لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة اذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها ."

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات ؟
تقرر ذلك .

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)الصلة بين نزع السلاح والتنمية

(ج) المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية : مذكرة من

الأمين العام (A/40/1131)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أسترعي انتباه الاعضاء الى المذكرة الواردة من الأمين العام (A/40/1131) التي يُعلم بها الجمعية العامة بأنه استلم رسالة من رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية يطلب فيها أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الأربعين المستأنفة في توصية اللجنة التحضيرية فيما يتعلق بعقد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية .

وبغية تمكين الجمعية العامة من اتخاذ الاجراء المطلوب سيكون من الضروري
اعادة فتح باب النظر في البند ٦٩ (ج) من جدول الاعمال المعنون "المؤتمر الدولي
المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية" .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعادة فتح باب النظر في ذلك البند

من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أسترعي انتباه الأعضاء الآن الى

رسالة رئيس اللجنة التحضيرية الواردة في مرفق الوثيقة A/40/1131 .

وكما حدد في تلك الرسالة فان اللجنة التحضيرية أوصت بالاجماع أن تقرر الجمعية العامة في دورتها الأربعين المستأنفة تأجيل المؤتمر حتى عام ١٩٨٧ ، وأن تعين الجمعية في دورتها الحادية والأربعين التواريخ المحددة في عام ١٩٨٧ للمؤتمر ومكان انعقاده .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد التوصية بتأجيل المؤتمر حتى عام

١٩٨٧ ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بذلك تكون الجمعية قد اختتمت

دراستها للبند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال .

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الثانية (A/40/989/Add.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نظرا لان المشاورات مازالت

جارية حول البند ٨٤ من جدول الأعمال ، التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الثانية ، الجزء السادس عشر ، الوثيقة A/40/989/Add.15 ، أعتمز ، ما لم يكن هناك اعتراض ، تعليق الجلسة الى أن تنتهي تلك المشاورات .

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنظر الجمعية الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ من جدول الأعمال المعنون "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي" ، الوثيقة A/40/989/Add.15 .

إذا لم يكن هناك اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر أن الجمعية تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثانية .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بناء على ذلك ، تقتصر الكلمات على تحليل التصويت . ومواقف الوفود بشأن مختلف توصيات اللجنة الثانية قد وضحت في جلسات اللجنة الثانية وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة .

اسمحوا لي أن اذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت ، في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١/٣٤ ، أن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة .

اسمحوا لي أيضاً أن اذكر الأعضاء بأنه وفقاً للمقرر ٤٠١/٣٤ يحدد تحليل التصويت بمدة عشر دقائق وتقوم به الوفود من مقاعدها .

تبت الجمعية الآن في توصيات اللجنة الثانية الواردة في الفقرتين ١٦ و ١٧ من تقريرها (A/40/989/Add.15) .

أولا ، نتناول مشروع المقرر الوارد في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الثانية .
توصي اللجنة الثانية الجمعية باعتماد مشروع المقرر الأول المتعلق بالتعاون الدولي في الميادين المترابطة بشأن النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية . هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تعتمده ؟
أُعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ثم ننتقل الى مشروع المقرر الثاني الذي يتناول المسائل المترابطة بشأن النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية .
توصي اللجنة الثانية الجمعية باعتماد مشروع المقرر هذا . هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تعتمده ؟
أُعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بعد ذلك توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع المقرر الثالث . هل لي أن اعتبر ان الجمعية تود أن تعتمده ؟
أُعتمد مشروع المقرر الثالث .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : والآن نتناول الفقرتين ١٧ و ١١ من التقرير . وفي هذا الصدد اقترح على الجمعية العامة ان تؤجل الى دورتها الحادية والاربعين أمر البت في ادراج البند المعنون "ازمة الديون الخارجية والتنمية" في جدول أعمالها ، على أن يكون مفهوما انها ستتخذ قرارها بناء على طلب من البلدان المهتمة ، وأن تطلب من الأمين العام ان يقدم الى الدورة الحادية والاربعين تقريره المعنون "عرض عام للاقتصاد العالمي ، ١٩٨٦" والمتعلق بتلك القضايا ، ويضمنه ما يستجد من أمور . اذا لم أسمع اعتراضا فسيتقرر ذلك .
تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل يوغوسلافيا

الذي يود أن يدلي ببيان باسم مجموعة السبعة والسبعين يشرح فيه موقفها .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اهنتكم

سيدي الرئيس على الصياغة الموفقة التي اعتمدها للتو .

أود أن أدلي ببيان قصير باسم مجموعة السبعة والسبعين . وأود أن ابدأ بملاحظة ان كل المقررات التي اعتمدها قبل هنيهة هي للأسف مقررات اجرائية الطابع . لذلك نود أن نعرب عن خيبة أملنا ازاء عجز اللجنة الثانية في دورتها المستأنفة عن التوصل الى الاتفاق بشأن أي من القضايا قيد النظر . وهذه الدورة المستأنفة أُنْتُفَق في كانون الأول/ديسمبر على عقدها بأمل أننا في الربيع سنتمتع بجو أفضل وبيئة أحسن لاعتماد القرارات المتعلقة بالمسائل المدرجة في جدول الاعمال .

ولكن يتعين الآن احالة مشاريع المقررات الاربعة الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ، واحالة ورقة العمل غير الرسمية بشأن القضايا المترابطة للنقد والمال والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لهذا العام التي ستعقد في الشهر القادم . ان المفاوضات على المشاكل الاقتصادية الحساسة التي تعصف بالاقتصاد العالمي وبالبلدان النامية بوجه خاص وصلت الى طريق مسدود ، ولا بد من أن نسجل انه لا يجري بذل أي جهد لحسمها . وهذه الحالة لا يمكن ولا يجب ان تستمر ، لانها كما ندرك ذلك جميعا تمام الادراك محفوفة بالمخاطر .

في السنوات الاخيرة لم نشهد تخلخل تعددية الاطراف فحسب ، وانما أيضا محاولات مركزة لتجريد الامم المتحدة من أهم وظائفها وأنشطتها . ان مجموعة السبعة والسبعين تود أن تسجل تأييدها القوي للامم المتحدة ولدور الامم المتحدة باعتبارها المحفل المركزي للحوار والمفاوضات على المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي والتنمية .

والمفزى الآخر ذو الاهمية القصوى لمداولاتنا هو اننا نضطر الى صرف ماعات طويلة - لا نهاية لها تقريبا - على المشاورات والمفاوضات من أجل الاتفاق على ما اذا كنا سندرج بندا في جدول أعمال الجمعية العامة أو على كيفية القيام بذلك ، كما لو كنا نتكلم عن شيء خفي أو يستعصي كلية على الفهم .

وبدلا من مناقشة الحل لمشاكل اليوم الملتهبة ، وإحداها هي مشكلة أزمة الديون الخارجية والتنمية ، لا نستطيع حتى أن ندرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة بعد أيام عديدة من الاجتماعات . وأكرر أن هذه الحالة ينبغي ألا تستمر بسبب خطورتها .

ولابد لي أن أقول أننا في مجموعة ال ٧٧ قبلنا القرار التوفيقي بأعلى درجة من التردد . فعندما اقترحت مجموعة ال ٧٧ في الدورة المستأنفة للجنة الثانية ادراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بعنوان "أزمة الديون الخارجية والتنمية" ، كان هناك ، من ناحية ، فهم عام بأن هذا الاقتراح مقبول لدى الجميع ، ومن الناحية الأخرى ، أن بعض الوفود تحتاج مزيدا من الوقت لمناقشته . وهذا هو السبب الذي دعا اللجنة الثانية إلى أن توصي الجمعية العامة بالبند في ادراج هذا البند في جلسة عامة .

ولأسف ، لم تكن بعض البلدان المتقدمة النمو على استعداد لتأييد هذا الاقتراح ، وبرهنا نحن في مجموعة ال ٧٧ مرة ثانية على مرونتنا وعلى رغبتنا الحقيقية والمتوفرة دائما في التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى إجراء حوار ويسمح ببدء المفاوضات . وغني عن القول أننا فعلنا ذلك انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن هذا البند الجديد سيدرج في نهاية المطاف على جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، دون أية صعوبة ودون اعتراض .

واننا نرى أن الأجزاء المستكملة من تقرير "استقصاء للاقتصاد العالمي ، ١٩٨٦" تمثل تحليلا شاملا لازمة الديون الخارجية والتنمية .

السيد مكوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : انني آخذ الكلمة بالنيابة عن وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية

(السيد سكوفينكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ببيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، وباسم وفد بلادي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

ان موقف البلدان الاشتراكية من كامل مجموعة المسائل المشار اليها في الجزء السادس عشر من تقرير اللجنة الثانية (A/40/989/Add.15) وارد في البيانات المشتركة التي أدلت بها وفودنا في ٥ و ٩ أيار/مايو ١٩٨٦ في الدورة المستأنفة للجنة الثانية . ان نظر اللجنة الثانية في ميادين النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية المتصلة بعضها ببعض قد أتاح فرصة لاحتراز فهم أكبر لدرجة الخطورة التي ينطوي عليها رضوخ المجتمع الدولي للنظم الحالية غير العادلة المتصلة بالتجارة الدولية والنقد .

ان البلدان الاشتراكية تؤيد تأييدا راسخا ان تزال من الممارسة الدولية كل أشكال التمييز وسياسات المقاطعة وفرض الجزاءات والمعدلات العالية لأسعار الفائضة واقامة الحواجز المصطنعة في وجه التبادلات العلمية والتكنولوجية . وهي تؤيد بنشاط المطلب الذي أعربت عنه البلدان النامية في الامم المتحدة بتطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية .

ان الحالة الاقتصادية التي يرثى لها واستغلال الاستعمار الجديد للبلدان النامية يترتب عليهما آثار خطيرة بالنسبة للسلم وبالنسبة لنظام العلاقات الدولية بأسره . وهذا هو أحد الأسباب العميقة الجذور للتوتر الدولي والصراع في مختلف أجزاء العالم .

ان المشاكل المعقدة التي تواجهها الاقتصادات العالمية لا يمكن معالجتها أو حلها بعزلة من جانب مجموعة واحدة من الدول ؛ فهذه المشكلات بحاجة الى تحليل ودراسة عميقين باشتراك جميع البلدان ، بحيث تتمكن من خلال جهودها المشتركة أن تصل الى حلول مقبولة بصورة متبادلة .

وفي اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو ،
المعقود في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في بودابست أعرب زعماء هذه الدول عن
تأييدهم لاعادة هيكلة كامل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديمقراطية ،
واقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن لجميع الدول أمنا اقتصاديا متكافئا . كما
أنهم دعوا الى القضاء على التخلف والى تسوية مشكلة الديون الخارجية تسوية عادلة
وشاملة . ويمكن التشجيع على ذلك عن طريق تعزيز الثقة في العلاقات الاقتصادية
الدولية .

وتؤيد وفود البلدان الاشتراكية تعزيز اسهام الامم المتحدة في صيانة السلم ،
وانهاء سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، ومعالجة جميع المشاكل العالمية التي
تواجه البشرية ، بما في ذلك المشاكل المتصلة بميدان العلاقات الاقتصادية الدولية .

السيد برولزما (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذ أتكلم

بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، أود أن أقول ، فيما يتعلق
بالقرار المتخذ توا ، اننا نفهم بانضمامنا الى توافق الآراء بأنه لم يصدر حكم مسبق
على القرار الذي سيتخذ بشأن الصياغة المعنية .

السيد فيرير (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفد بلادي ان يتقدم لكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة على نجاحكم في
ادارة أعمال الجمعية العامة . ونود أيضا أن نعرب عن أسفنا المشترك مع زملائنا في
مجموعة ال ٧٧ لاضاعة الكثير من الوقت على المسائل الاجرائية . ونحن نعتقد أن
معالجة المسائل الموضوعية بطريقة واقعية ومنتجة هي الطريقة المثلى لتوفير تعددية
الاطراف .

وتود الولايات المتحدة أيضا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل والمستمر لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها . وأن البند الذي اقترح ادراجه في جدول أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة كان بندا شعرنا بأنه غير كامل بالصيغة التي قدم بها . وقد عقدنا مناقشات وتوصلنا الى حل توفيقى . وفي رأينا أن هذا الحل التوفيقى لا يحكم مسبقا على القرار النهائى بشأن هذه المسألة . ونحن نأمل في أن تستمر مناقشاتنا في الأسابيع المقبلة وأن نتوصل الى صيغة لبند في جدول الأعمال يشمل بالفعل الشواغل الأساسية التي تشاطنا اياها البلدان الأخرى .

رسالة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) أود في النهاية أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى رسالة تلقيتها من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، يشير فيها الى مقرر المجلس 1986/117 المؤرخ في أول أيار/مايو ١٩٨٦ ، الذي يحيط فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما برسالة رئيس الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية (E/1986/68) ، ويقرر احالة المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين المستأنفة لاتخاذ قرار بشأنها .

ويتعلق مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمبدأ الدورة الزمنية المؤلفة من سنتين فيما يخص اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، وأي اجراء تتخذه الجمعية العامة لن يؤثر الا على دورة اللجنة المقرر عقدها في عام ١٩٨٨ . وبناء على ذلك ، اقترح ، اذا أذنتم لي ، ان تبت الجمعية العامة في هذه المسألة ، في دورتها الحادية والاربعين في اطار البند ذي الصلة من جدول الاعمال ، حتى يتسنى الاستفادة من وجهات نظر اللجنة الثانية .

تقرر ذلك .

تعليق الدورة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن اتقدم بالشكر الى جميع الممثلين ، والى الامين العام وموظفي الامانة العامة على تعاونهم في أعمال هذه الدورة المستأنفة . وأعلن الآن تعليق الدورة الاربعين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥